# تحليل المعوقات التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر بالتطبيق على إقليم كوردستان العراق

**أ.د. سعد عبدالحميد مطاوع**
**أستاذ التمويل والبنوك**
**كلية التجارة- جامعة المنصورة**

**سروه أبوبكر إبراهيم**
**معيدة بقسم الإدارة-كلية التقنية الإدارية**
**جامعة السليمانية التقنية- إقليم كوردستان العراق**

**ملخص**

هدفت الدراسة التعرف على معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في إقليم كوردستان العراق من وجهة نظر المستثمرين الأجانب، والمسؤلين عن قرارات الاستثمار، وتحديد الأهمية النسبية لكل معوق من المعوقات. وافترضت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء فئتي البحث بشأن معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما وافترضت بأنه لايوجد ارتباط ذات دلالة إحصائية بين آراء فئتي البحث بشأن الأهمية النسبية لمعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتم استخدام اختبار(كا$^{2}$ للاستقلالية)، واختبار معنوية الرتب لسبيرمان(rs)لاختبار فروض البحث. وأظهرت نتائج اختبار الفروض وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء فئتي البحث بشأن المعوقات الاقتصادية، والمالية، والتشريعية، والمعوقات الإدارية والتنظيمية والمعوقات الثقافية للاستثمار الأجنبي المباشر، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء فئتي البحث بشأن المعوقات السياسية، ومعوقات البنية الأساسية. وأظهرت النتائج أيضاً أن المعوقات السياسية ومعوقات البنية الأساسية من أكثر المعوقات التي تعوق دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى إقليم كوردستان العراق.

## Abstract

This research aimed to identify the barriers of Foreign Direct Investment (FDI) in the Iraqi-Kurdistan Region from the perspective of foreign investors and governmental investment decision makers and determined the relative importance of each of these barriers from the perspective of these two research groups. The study assumed that there are no statistically significant differences between the views of these two research groups about the FDI barriers. The study also assumed that there is no statistically significant correlation between the views of these two study groups about the relative importance of the FDI barriers. Chi-Square Test of independence and Sperman's Rank Correlation have been used to test the hypotheses of the research. Results indicated that there are statistically significant differences between the views of these two research groups about the Economic, Financial, Legislative, Administrative and Organizational and Cultural Barriers. In addition, it was found that there are no statistically significant differences between the views of these two research groups about the Political and Infrastructure barriers. From the perspective of these two research groups, the Political and Infrastructure barriers are the most obstacles that impede the entry of FDI into the Iraqi-Kurdistan region.

## أولاً: مقدمة

إن إحدى أهم المشكلات الاقتصادية للبلدان النامية هي عدم امتلاك أموال كافية؛ لتمويل استثماراتهم، وحاجتهم إلى رأس مال أجنبي لاستثماراتهم المباشرة وغير المباشرة؛ لذلك فإنهم في البداية أخذوا القروض من البنوك التجارية الدولية، ولكن منذ أوائل الثمانينات وبسبب الأزمات المالية، وأزمات الديون أُجبرت العديد من البلدان على إصلاح سياساتهم الاستثمارية؛ لاجتذاب رؤوس أموال أجنبية أكثر استقراراً، ويُعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أسهل الطرق للحصول على رأس مال أجنبي دون اتخاذ أي مخاطر مرتبطة بالديون، وبالتالي أصبح بديلاً مناسباً للقروض المصرفية كمصدر لتدفقات رأس المال(Demirhan and Masca, 2008).

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي دوراً مهماً في ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وتدعيم اقتصاديات الدول بشكل غير مباشر من خلال تعزيز القدرات الإنتاجية، ونقل التكنولوجيا، والمساهمة في رفع مستويات المعيشة، وتوفير فرص العمل، وإدخال أساليب إدارية أكثر كفاءةً، وتحسين المهارات والخبرات؛ لكن ليس بإمكان كل الدول أن تستفيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث يكون لمناخ الاستثمار تأثيراً كبيراً على جذب هذا النوع من الإستثمار، فالبلدان التي تعمل على إنشاء بيئة استثمارية ملائمة هي التي تنجح في جذب الاستثمارات إليها. لذلك؛ فقد اتجهت معظم الدول النامية إلى تهيئة المناخ الملائم، واتخاذ عديد من السياسات، وتقديم الكثير من الحوافز، والمزايا، والضمانات لتلك الاستثمارات؛ بغرض استقطاب المزيد منه(نجا،٢٠١٥: ١٢)

ودولة العراق كإحدى الدول النامية، وإقليم كوردستان كجزء منها سعى مؤخراً لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر خاصةً بعد عام(٢٠٠٣)؛ لكونه منطقة تتمتع بفرص استثمارية واعدة، ومتنوعة مدعومة باستقرار أمني، وجهد الحكومة المتواصل في هذا المجال، والذي تبلور في صدور قانون استثمار رقم(٤) لسنة(٢٠٠٦)؛ حيث أدى إلى ارتفاع نسبة الاستثمارات المحلية والأجنبية، حيث شَكّل الاستثمار الأجنبي المباشر حوالي (٢٤,٩٨٪) أي ربع الاستثمارات المسجلة في بداية عام (٢٠١٠)[١].

في النصف الثاني من عام(٢٠٠٧) بلغ حجم الاستثمارات الكلية(٨٨٢,٥)مليون دولار، حيث شكل استثمار الأجنبي المباشر نسبة(١٠,٧٪) من إجمالي الاستثمارات الكلية بمبلغ قدره(٩٤) مليون دولار، وارتفع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى(٣١٥,٥) مليون دولار في النصف الثاني من عام(٢٠١٠) بنسبة(١٠٪) من إجمالي الاستثمارات الكلية، كما وصل إلى(٢,٣) مليار دولار في النصف الثاني من عام(٢٠١٣) بنسبة(٤٠٪) من إجمالي الاستثمارات الكلية والجدول رقم(١) يوضح ذلك.

(١) خطة التنمية الاستراتيجية لإقليم كوردستان (٢٠١٢-٢٠١٦) وزارة التخطيط، آذار ٢٠١١.

**جدول رقم(١)**
**حجم الاستثمار الكلي والأجنبي في إقليم كوردستان العراق خلال الفترة(٢٠٠٦-٢٠١٣)**

| السنوات | | حجم الاستثمارات الكلية ( $) | حجم الاستثمار الأجنبى المباشر( $) | نسبة الاستثمار الأجنبي إلى الاستثمارات الكلية٪ |
|---|---|---|---|---|
| ٢٠٠٦ | النصف الثاني | ٤٣٨,٣٠٧,٦٣٠ | ———— | ———— |
| ٢٠٠٧ | النصف الأول | ٣,٠٢٤,٠٢٠,٦٨٢ | ١,٠٩٨,٦٦٣,٥٤٩ | ٣٦,٣٣ |
| | النصف الثاني | ٨٨٢,٤٩٣,١٤١ | ٩٤,٠٠٠,٠٠٠ | ١٠,٦٥ |
| ٢٠٠٨ | النصف الأول | ١,٢٥٢,٣٢٤,٥٩٧ | ٢٢٢,٦٠٣,٨٤٦ | ١٧,٧٨ |
| | النصف الثاني | ٧٧٣,٦٦٥,٨٦٦ | ١٩٨,٣٢٤,٣٥٧ | ٢٥,٦٣ |
| ٢٠٠٩ | النصف الأول | ١,٨٧٥,٢٤٧,٠٦٢ | ٨٣,٧٠٢,٥٤٢ | ٤,٤٦ |
| | النصف الثاني | ٢,٣٤٨,٤٢٣,٠٢٨ | ٥٨,٤٠٥,٥٥٥ | ٢,٤٩ |
| ٢٠١٠ | النصف الأول | ١,٦٩١,٥٥٥,١٢٧ | ٨٨١,٦٨٢,٢٠٧ | ٥٢,١٢ |
| | النصف الثاني | ٣,١٩١,٤٩٠,٠٨٤ | ٣١٥,٤٧٩,٠٣٤ | ٩,٨٩ |
| ٢٠١١ | النصف الأول | ٨٧٥,٩٤٦,١٢٤ | ١٧٧,٨١٧,٦٨٦ | ٢٠,٣٠ |
| | النصف الثاني | ٢,٢٧٢,٠٢٥,٠٧٥ | ٣٣٢,٩٢٥,٥٥٨ | ١٤,٦٥ |
| ٢٠١٢ | النصف الأول | ٥,٤٣٠,٣٠٦,٨٠٣ | ٦٣٩,٧٨٩,١١٢ | ١١,٧٨ |
| | النصف الثاني | ٥٤٣,٤٨٨,٠٧٩ | ٣٨,٨١٦,٤٧٢ | ٧,١٤ |
| ٢٠١٣ | النصف الاول | ٤,٣٣٩,٦٥٧,٨٨٣ | ٥٢٧,٦٥٥,٣٧٠ | ١٢,١٦ |
| | النصف الثاني | ٥,٦٩٤,٥٢٩,٢٣٨ | ٢,٢٨١,٩٣٢,٠٠٠ | ٤٠,٠٧ |
| المجموع | | ٣٤,٦٣٣,٤٨٠,٤١٨ | ٦,٩٥١,٧٩٧,٢٨٨ | ٢٠,٠٧ |

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات هيئة استثمار إقليم كوردستان العراق خلال الفترة (٢٠٠٦/٨/١- ٢٠١٣/١٢/٣١).

من الواضح أن انتعاش اقتصاد الإقليم، وانفتاحه بوجه دول المنطقة والعالم، وكذلك صدور قانون الاستثمار قد ساهمت في رفع معدلات الاستثمار خاصة الاستثمارات المحلية، وكذلك جذب المستثمرين الأجانب للاستثمار في إقليم كوردستان العراق؛ لكن ما تزال حجم الاستثمار الأجنبي المباشر قليلًا جداً مقارنةً بالاستثمارات المحلية، وليست بالمستوى المطلوب أو مستوى الطموح لحركة الاستثمارات الكلية والنمو الاقتصادي؛ نظراً لوجود العديد من المعوقات التي تواجه العملية الاستثمارية والمستثمرين الأجانب لذلك يحاول هذا البحث مساعدة متخذي القرار في تشكيل بيئة استثمارية جاذبة في إقليم كوردستان

العراق من خلال تذليل المعوقات لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها مصدرمهم لتمويل الاقتصاديات في الوقت الحالي.

## ثانياً: الدراسات السابقة

**١- دراسة ( الكواز والعبادي، ٢٠٠٧)**

أجريت هذه الدراسة بهدف التعرف على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، والمزايا التي يوفرها في الدول التي تبحث عنه، وتحديد العوامل التي تحد من تدفقه إلى الدول العربية. وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي لها تاثير معنوي وموجب في الاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر لتلك الدول. وتشير النتائج أيضاً إلى وجود تأثير سلبي لكل من نسبة الإدخار ونسبة التضخم في الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الدول، وإن نسبة التضخم له تأثير موجب في البعض الأخر إلا أنه لم يكن معنوي.

**٢- دراسة (الحسيني، ٢٠٠٨)**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ما إذا كانت المستجدات التي حدثت في الاقتصاد المصري والمتمثلة في قانون الاستثمار الجديد وبرنامج الخصخصة، قد شكلت بيئة جديدة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر أم لا. وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر أفضل وسيلة تمويل خارجية، وأوضحت أن هناك زيادة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى مصر نتيجة الإصلاح الاقتصادي(كتخفيض التعريفة الجمركية، وإزالة القيود المفروضة على الواردات وتحرير الجنيه المصري مقابل العملات الأجنبية، وتفعيل المزيد من الاتفاقيات الاقتصادية)، والإعفاءات والمزايا، والحوافز المشجعة التي منحتها الدولة للمستثمر الأجنبي.

**٣- دراسة (Demirhan and Masca, 2008)**

هدفت هذه الدراسة الى تحليل العوامل المؤثرة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، حيث ركزت على مجموعة من العوامل،كـ(معدل النمو في نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، خطوط الهواتف الرئيسية، تكلفة العمل، درجة الانفتاح، المخاطر ومعدل الضريبة). وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وكل من معدل النمو وخطوط الهواتف الرئيسية ودرجة الانفتاح، ووجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وكل من معدل التضخم ومعدل الضريبة.

**٤- دراسة (Lee, 2008)**

تناولت هذه الدراسة كيفية تأثير النزاعات العسكرية بين الدول، وعدم الاستقرار السياسي الخارجي على الاستثمار الأجنبي المباشر. وتوصلت الدراسة إلى أن تأثير المنازعات العسكرية على الاستثمار الأجنبي المباشر

يختلف باختلاف الأصول الرأسمالية وإمكانية نقلها؛ حيث إذا كانت الأصول غير متنقلة، أو صعبة التنقل مثل النفط، أو مشاريع الصناعية يؤدي إلى تقليل استثمارات الأجنبية المباشرة في ظل المنازعات العسكرية. أما إذا كانت الأصول المتحركة وسهلة التنقل مثل:(الأعمال المصرفية)لا تؤثر بدرجة كبيرة على اختيارات، وقررات شركات متعددة الجنسيات بشأن تقليل استثماراتهم عند مواجهة المنازعات العسكرية.

**٥- دراسة (كامل، ٢٠٠٨)**

هدفت هذه الدراسة إلى قياس العلاقة بين الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر، والتعرف على ما إذا كان الفساد عامل مساعد لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر أو عامل طارد لهذا النوع من الاستثمار، وذلك باستخدام عينة مكونة من ثمانية عشر دولة نامية خلال الفترة(١٩٩٨-٢٠٠٤)،وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية وسالبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والفساد في مناطق أمريكا اللاتينية والكاريبي وشرق آسيا والباسيفيك، ويؤكد هذا على أن الفساد عامل طارد للاستثمار الأجنبي المباشر، وتوجد علاقة معنوية وموجبة بين الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر في مناطق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ووسط آسيا، و يؤكد على أن الفساد عامل مساعد على زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول.

**٦- دراسة (Almubarak, 2009)**

هدفت هذه الدراسة تقييم تأثير مؤشرات الحوكمة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية والمتقدمة بالإشارة إلى حالة جامايكا، وركزت على ستة مؤشرات(الأبعاد الرئيسية للحوكة) مثل: (إبداء الرأي والمساءلة، وعدم الاستقرار السياسي والعنف، وفعالية الحكومة، والأعباء التنظيمية، وسيادة القانون والفساد)، واستخد مت عوامل الاقتصاد الكلي مثل: (التضخم، وسعر الفائدة، وسعر الصرف، ومعدلات الجرائم) كمؤشر لفعالية الحكومة، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف، معدلات بيع وشراء العملات الأجنبية وبين الاستثمار الأجنبي المباشر، ووجود علاقة سلبية بين التضخم، وسعر الفائدة، والجرائم بشكل عام وبين الاستثمار الأجنبي المباشر.

**٧- دراسة (خلف، ٢٠١٣)**

هدفت هذه الدراسة تحديد أسباب عدم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى العراق، وعدم جاذبية البيئة الاستثمارية العراقية، وتوصلت الدراسة إلى أن البيئة العراقية طاردة للاستثمار؛ بسبب انعدام البنى التحتية، والفساد الإداري والمالي الذي يعقد الأمور ويرفع من التكاليف في ظل غياب البيئة القانوية، وانعدام بعض القوانين وضعف الأخرى، وضعف فاعلية السياسات الاقتصادية وعدم وضوح البرنامج الاقتصادي للحكومة.

يتضح من الدراسات السابقة أن معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر تختلف من بلد لآخر ومن زمن لآخر، وتختلف هذا البحث عن الدرسات السابقة في أنها تهدف الى التعرف على معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر في إقليم كوردستان العراق.

## ثالثاً: الدراسة الاستطلاعية

قاما الباحثان بعمل دراسة استطلاعية عن طريق إجراء مقابلات شخصية مع اصحاب الشأن والمستهدفين من هذا الدراسة وهم المسؤولون عن قرار الإستثمار في الهيئات، والمؤسسات المتعلقة بالاستثمار في إقليم كوردستان العراق والمستثمرين الأجانب العاملين في الإقليم؛ والبالغ عددهم(١١) مسؤولاً و(١٣) مستثمراً أجنبياً لاستطلاع آرائهم حول البيئة الاستثمارية ومعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في إقليم كوردستان العراق وتكوين فكرة مبدئية عن موضوع البحث، وذلك خلال الفترة من (٢٠١٥/٣/٢٩) إلى (٢٠١٥/٥/٦).

وأوضحت الدراسة الاستطلاعية وجود عدد من المعوقات التي تعوق دخول الاستثمارات الأجنبية إلى إقليم كوردستان العراق، من أبرز هذه المعوقات:

- عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.
- ارتفاع معدلات التضخم بشكل مستمر.
- نقص السيولة وصعوبة الحصول على القروض.
- نقص المعلومات عن الفرص الاستثمارية .

وهذا يثير التساؤل عن:

- ماهي المعوقات التي تواجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إقليم كوردستان العراق؟
- هل هناك إختلافات بين آراء المسؤولين وآراء المستثمرين حول هذه المعوقات؟

## رابعاً: مشكلة البحث

من واقع الدراسة الاستطلاعية، فإن مشكلة هذا البحث تتمثل في عدم استقرار وتقلب قيم ونسب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى اجمالي الاستثمارات في إقليم كوردستان العراق الأمر الذي قد يعود الى العديد من المعوقات التي تحد من هذا الاستثمار.

## خامساً: أهداف البحث

**يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:**

١- التعرف على معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في إقليم كوردستان العراق من وجهة نظر فئتي البحث.
٢- تحديد الأهمية النسبية لكل معوق من معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر فئتي البحث .
٣- تقديم الاقتراحات لإزالة هذه المعوقات، أو تقليل تأثيرها.

## سادساً: أهمية البحث

نظراً لأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في عملية التنمية يمكن الاستفادة من نتائج هذا البحث في الكشف عن المعوقات التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في إقليم كوردستان العراق ولفت انظار المسؤولين لهذه المعوقات والحد منها مما يساهم في توفير بيئة جاذبة للاستثمار وتشجيع الشركات الأجنبية للاستثمار في الإقليم. والقاء المزيد من الضوء على الاستثمار الأجنبي المباشر، والمساهمة في تقليل الفجوة بين الدراسات العربية و الأجنبية التي تناولت الاستثمار الأجنبي المباشر في الإقليم.

## سابعاً: فروض البحث

يعتمد هذا البحث على فرضين أساسيين، وتم صياغتهما على الشكل العدمي التالي:

١- **الفرض الرئيسي الأول: "لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المسؤولين وآراء المستثمرين بشأن معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر".**

**ويتفرع من هذا الفرض سبعة فروض فرعية وهي:**

أ- لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المسؤولين وآراء المستثمرين بشأن المعوقات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر.

ب- لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المسؤولين وآراء المستثمرين بشأن المعوقات المالية للاستثمار الأجنبي المباشر.

ج- لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المسؤولين وآراء المستثمرين بشأن المعوقات السياسية للاستثمار الأجنبي المباشر.

د- لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المسؤولين وآراء المستثمرين بشأن المعوقات التشريعية للاستثمار الأجنبي المباشر.

ه- لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المسؤولين وآراء المستثمرين بشأن المعوقات الإدارية والتنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر.

و- لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المسؤولين وآراء المستثمرين بشأن معوقات البنية الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر.

ز- لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المسؤولين وآراء المستثمرين بشأن المعوقات الثقافية للاستثمار الأجنبي المباشر.

٢- **الفرض الرئيسي الثاني: "لايوجد ارتباط ذات دلالة إحصائية بين آراء المسؤولين وآراء المستثمرين بشأن الأهمية النسبية لمعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر".**

## ثامناً: مجتمع وعينة البحث

يتمثل مجتمع البحث في جميع المسؤولين عن قرارات الإستثمار في المؤسسات المتعلقة بالاستثمار في إقليم كوردستان العراق والبالغ عددهم(٥٨)

مسؤولاً وفقاً لبيانات وزارة التخطيط/ حكومة إقليم كوردستان العراق، وجميع المستثمرين الأجانب العاملين في المشروعات الاستثمارية في الإقليم والبالغ عددهم (٧٥)مستثمراً أجنبياً وفقاً لبيانات هيئة استثمار إقليم كوردستان العراق. وتمت الدراسة بأسلوب الحصر الشامل للمسؤولين والمستثمرين وكانت عدد الاستجابات (٤٢) استبانة من المسؤولين و(٤٧) إستبانة من المستثمرين، والجدول رقم(٢) يوضح ذلك.

**جدول رقم(٢)**
**وصف مجتمع البحث**

| | فئات البحث | حجم المجتمع | عدد الاستجابات | نسبة الاستجابة |
|---|---|---|---|---|
| **أولاً** | **المسؤولين** | **٥٨** | **٤٢** | **٪ ٧٢** |
| ١ | برلمان كوردستان/ لجنة المالية والإقتصاد | | ٥ | |
| ٢ | هيئة استثمار في إقليم كوردستان العراق | | ٦ | |
| ٣ | المديرية العامة للإستثمار في السليمانية | | ٥ | |
| ٤ | المديرية العامة للإستثمار في دهوك | | ٥ | |
| ٥ | غرفة تجارة وصناعة أربيل | | ١ | |
| ٦ | غرفة تجارة وصناعة السليمانية | | ١ | |
| ٧ | غرفة تجارة وصناعة دهوك | | ١ | |
| ٨ | المصارف الإستثمارية | | ١٨ | |
| **ثانياً** | **المستثمرين** | **٧٥** | **٤٧** | **٪ ٦٣** |
| | **حجم المجتمع** | **١٣٣** | **٨٩** | **٪ ٦٧** |

المصدر: من إعداد الباحثان

## تاسعاً: متغيرات البحث

**بعد الاطلاع على الدراسات السابقة توصلا الباحثان إلى تحديد متغيرات الدراسة، وهي:**

١- **المتغيرات المستقلة:** وتتمثل في:-

- **المعوقات الاقتصادية(Economic Barriers):** عدم الاستقرار الاقتصادي، وعدم كفاية سياسة التخصيص، وارتفاع تكلفة تدريب الأيدي العاملة، وعدم تلبية نظم التعليم لمتطلبات سوق العمل، وانخفاض الجودة وارتفاع مستلزمات الإنتاج المحلية، وارتفاع معدل التضخم.
- **المعوقات المالية(Financial Barriers):** ارتفاع تكلفة الائتمان، ونقص السيولة، وصعوبة الحصول على القروض، وضعف الإمكانيات المالية للمستثمر المحلي، وعدم كفاية مصادر التمويل وخدمات التأمين.

- **المعوقات السياسية(Political Barriers):** توتر العلاقات السياسية بين الدولة المضيفة والدولة الأم، ووجود اضطرابات داخلية، ووجود حروب أهلية وإرهاب.
- **المعوقات التشريعية(Legislative Barriers)**: عدم كفاية الحوافز والضمانات، وقيود على حرية تسعير المنتجات وتحديد هامش الربح، وعدم ملائمة نسبة التملك المسموح بها بالنسبة للمستثمر الأجنبي، وعدم توافر أنظمة لحماية الإستثمارات الجديدة ومنتجاتها من السلع المستوردة المقلدة، وعدم وجود نظام قضائي فعال قادر على حل المنازعات، وحماية حقوق الملكية الفكرية.
- **معوقات البنية الأساسية(Infrastructure Barriers)**: عدم كفاءة خدمات البنية الأساسية وارتفاع تكلفتها.
- **المعوقات الإدارية والتنظيمية( Administrative and Structural Barriers)**: تفشي البيروقراطية والفساد الإداري في الأجهزة الحكومية، وطول فترة إصدار تراخيص الأعمال والموافقات، ووجود تعقيدات في الحصول على التأشيرات اللازمة والزيارات، ونقص المعلومات عن الفرص الإستثمارية في الإقليم، وعدم توافر المعلومات الكافية للمستثمر عن السوق المحلي وعدم دقتها، وعدم مشاركة القطاع الخاص في عملية إتخاذ القرارات المتعلقة بالإستثمار، وعدم توافر مراكز وقنوات التسويق وعدم فاعليتها، وطول إجراءات التصدير والإستيراد، وعدم كفاية الترويج للإستثمار الأجنبي وضعف أنشطة البحث العلمي والتكنولوجي.
- **المعوقات الثقافية(Cultural Barriers)**: العادات والتقاليد الإجتماعية(كالإنغلاق الفكري وصعوبة تقبل التقنيات الجديدة)، وضعف اللغة الأجنبية، والمعتقدات الدينية.

**٢- المتغير التابع:**

يتمثل المتغير التابع في قرار الاستثمار لدى المسؤولين عن قرارات الاستثمار والمستثمرين الأجانب في إقليم كوردستان العراق.

ويُعرّف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: "قيام شركة أو منشأة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم، وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات"(خضر، ٢٠٠٤).

## عاشراً: أداة البحث

تم تصميم استمارة استبيان بالاعتماد على دراستي(محمد، ٢٠٠٠) و(أبو الفتوح، ٢٠٠٩). وتتكون الاستمارة من جزئين، ويوضح الجزء الأول البيانات الديموغرافية عن المستقصى منه، والجزء الثاني يتضمن معوقات الاستثمار

الأجنبي المباشر فهو مكون من(٣٩) عبارة للتعرف على مدى تأثيرهذه المعوقات على الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك على النحو التالي:-

- من العبارة رقم (١) إلى العبارة رقم(٧) تمثل المعوقات الاقتصادية.
- من العبارة رقم (٨) إلى العبارة رقم(١٣) تمثل المعوقات المالية.
- عبارة العبارة رقم (١٤) إلى العبارة رقم(١٦) تمثل المعوقات السياسية.
- من العبارة رقم (١٧) إلى العبارة رقم(٢٢) تمثل المعوقات التشريعية.
- من العبارة رقم (٢٣) إلى العبارة رقم(٣٤) تمثل المعوقات الإدارية والتنظيمية.
- العبارتين رقم (٣٥) و(٣٦) تمثل معوقات البنية الأساسية.
- من العبارة رقم (٣٧) إلى العبارة رقم(٣٩) تمثل المعوقات الثقافية.

وتم استخدام مقياس(Likert) الخماسي لقياس استجابات المستقصى منه لفقرات الاستبانة وتحويل المتغيرات الوصفية إلى المتغيرات الكمية، حيث تم إعطاء(٥) درجات لـ(مرتفعة جداً)، (٤)درجات لـ(مرتفعة)، (٣) درجات لـ(متوسطة)، درجتان لـ(منخفضة) ودرجة واحدة لـ(غير مؤثرة).

وتم تحديد مدى المقياس الخماسي المستخدم وفقاً للمعادلة التالية(شلبي، ٢٠٠١: ٤٣):

$$\text{المدى} = \frac{\text{الحد الأعلى} - \text{الحد الأدنى}}{\text{عدد المستويات}} = \frac{٥ - ١}{٥} = \frac{٤}{٥} = ٠,٨٠$$

و بذلك:-

- من (١ )إلى (١,٨٠ ) يمثل غير مؤثرًا.
- من (١,٨١) إلى( ٢,٦) يمثل تأثيرًا منخفضًا.
- من (٢,٦١) إلى( ٣,٤) يمثل تأثيرً متوسطًا.
- من (٣,٤١) إلى( ٤,٢) يمثل تأثيرًا مرتفعًا.
- من( ٤,٢١) إلى (٥) يمثل تأثيرًا مرتفعًا جداً.

## حادي عشر: صدق وثبات أداة البحث.

### ١- الصدق الظاهري(صدق المحكمين)

للتأكد من الصدق الظاهري للاستمارة وصلاحية العبارات من حيث الصياغة والوضوح والشمول، تم عرضها في صورتها الأولية على ثلاثة من الأساتذة المحكمين في جامعة المنصورة وتم تعديل وتصويب الاستبانة بناءً على ملاحظاتهم واقتراحاتهم، واقترحوا بعض التعديلات بالحذف أو الإضافة وتم إجرائها من قبل الباحثان.

وبعد تصميم الاستمارة في صورتها النهائية قاما الباحثان بتوزيعها على مجتمع البحث وتجميعها خلال الفترة (٢٠١٥/٩/٢٢)- (٩ /١١/ ٢٠١٥).

**٢- ثبات الاستبيان**

للتأكد من ثبات أداة البحث قاما الباحثان بتطبيق معامل ثبات ( Cronbach's Alpha)، حيث تراوحت قيم معامل الثبات للعبارات بين(٠,٧٧٩) و(٠,٩١٩) ومعامل ثبات الاستبيان ككل بلغت (٠,٩٦٦)، وهي نسب جيدة جداً، وتدل على درجة مرتفعة من الثبات لعبارات الاستبيان.

## ثاني عشر: الأساليب الإحصائية المستخدمة

اعتمد هذا البحث على بعض المؤشرات الإحصائية لمعالجة البيانات بالاعتماد على برنامج(SPSS v 22) الإحصائي، وهي:

- **الوسط الحسابي(Mean)**: تم استخدامه لمعرفة مستوى إجابات أفراد العينة على فقرات متغيرات البحث.
- **الانحراف المعياري(Standard Deviation):** وتم استخدامه لقياس مدى تشتت البيانات عن وسطها الحسابي، فكلما اقتربت قيمته من الصفر؛ كلما قل التشتت، وزاد تجانس الأفراد حول استجابتهم، واتفاقهم على قيمة الوسط الحسابي.
- **اختبار (كا٢ للاستقلالية) ($X^2$) (Chi-Square Test of Independence):** وهو أحد الاختبارات اللامعلمية لاختبار الفرق بين عينتين مستقلتين، وتم استخدامه لغرض اختبار فروض البحث.
- **معامل ارتباط الرتب لسبيرمان( "rs" Sperman's Rank Correlation):** تم استخدامه لاختبار معنوية الرتب.
- **معامل ثبات (Cronbach's Alpha):** تم استخدامه للتأكد من ثبات أداة البحث.

## ثالث عشر: نتائج التحليل الإحصائي

**١- الإحصاء الوصفي لمعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في إقليم كوردستان العراق من وجهة نظر فئتي البحث**

**أ- المعوقات الاقتصادية**

يتضح من الجدول رقم(٣) أن "عدم الاستقرار الاقتصادي" من أكثر المعوقات الاقتصادية تأثيراً على الاستثمار الأجنبي المباشر ويأتي بالمرتبة الأولى وذلك بالمتوسط الحسابي(٤,٤٢) وبالانحراف المعياري(٠,٨٢١)، ثم "ارتفاع معدلات التضخم" بالمتوسط الحسابي(٣,٩٨) والانحراف المعياري(٠,٩٢٤) ويأتي بعدها "عدم كفاية سياسة التخصيص" بالمتوسط الحسابي(٠,٩٢٤).

أما من وجهة نظر المستثمرين، يأتي "ارتفاع معدل التضخم" في المرتبة الأولى بالمتوسط الحسابي(٤,٢٨) والانحراف المعياري(٠,٨)، ويأتي بعدها عدم الاستقرار الاقتصادي" في المرتبة الثانية بالمتوسط الحسابي(٤,٢٣) والانحراف المعياري(٠,٧٨٦)، ثم يأتي"انخفاض جودة مستلزمات الإنتاج

المحلية" في المرتبة الثالثة بالمتوسط الحسابي(٣,٨٣) والانحراف المعياري(٠,٧٨٩).

**ب- المعوقات المالية**

كما هو معروض في الجدول رقم(٣) أن "نقص السيولة" من أهم المعوقات المالية التي تعوق دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة من وجهة نظر المسؤولين وذلك بالمتوسط الحسابي(٤,١٠) والانحراف المعياري(١,٠٠٨)، ويأتي بعدها "عدم كفاية مصادر التمويل" بالمتوسط الحسابي(٣,٩٠) وبالانحراف المعياري(٠,٧٩٠)، ثم يأتي "ارتفاع تكلفة الائتمان" بالمتوسط الحسابي(٣,٨٦) والانحراف المعياري(٠,٩٧٧).

ومن وجهة نظر المستثمرين يأتي "نقص السيولة" في المرتبة الأولى أيضاً بالمتوسط الحسابي(٣,٩١) والانحراف المعياري(٠,٨٥٥)، ويأتي بعد ذلك "ارتفاع تكلفة الإئتمان" بالمتوسط الحسابي(٣,٨٧) والانحراف المعياري(٠,٨٧٥)، ثم يأتي بعد ذلك "ضعف الإمكانيات المالية للمستثمر المحلي" بالمتوسط الحسابي(٣,٣٨) والانحراف المعياري(٠,٧٩٥).

**ج- المعوقات السياسية**

تشير النتائج إلى أن "وجود اضطرابات داخلية" من أكثر المعوقات تأثيراً على الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر المسؤولين؛ وذلك بالمتوسط الحسابي(٤,٣٦) والانحراف المعياري(٠,٩٠٦) ويأتي بعدها "وجود حروب أهلية وإرهاب" بالمتوسط الحسابي(٤,٢٦) والانحراف المعياري(١,١٤٩)، ثم يأتي بعدها "توتر العلاقات السياسية بين الدولة المضيفة والدولة الأم بالمتوسط الحسابي(٤,١٩) والانحراف المعياري(٠,٩٩٤).

أما من وجهة نظر المستثمرين أن "وجود حروب أهلية وإرهاب" من أكثر المعوقات السياسية تأثيراً على دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك بالمتوسط الحسابي(٤,٥١) والانحراف المعياري(٠,٦٥٥)، ويأتي بعدها "وجود اضطرابات داخلية" بالمتوسط الحسابي(٤,٤٥) والانحراف المعياري(٠,٨٠٢)، ثم يأتي بعد ذلك " توتر العلاقات السياسية بين الدولة المضيفة والدولة الأم" بالمتوسط الحسابي(٣,٨٩) والانحراف المعياري(٠,٨٤)، كما هو موضح في الجدول رقم(٣).

**د- المعوقات التشريعية**

كما هو معروض في الجدول رقم(٣) أن "عدم توافر أنظمة لحماية الاستثمارات الجديدة ومنتجاتها من السلع المستوردة المقلدة" من أكثر المعوقات التشريعية تأثيراً على الاستثمار الأجنبي المباشرمن وجهة نظر المسؤولين، حيث يأتي في المرتبة الأولى بالمتوسط الحسابي(٣,٩٥) والانحراف المعياري(٠,٩٦٢)، ثم يأتي بعدها "عدم وجود نظام قضائي فعال قادر على حل المنازعات" وعدم توافر أنظمة كافية لحماية حقوق الملكية الفكرية" بالمتوسط الحسابي(٣,٨٦) والانحراف المعياري(١,٠٧٢) و(١,٠٩٥).

أما من وجهة نظر المستثمرين فإن المعوقات التشريعية تتمثل بالدرجة الأولى بـ" قيود على حرية تسعير المنتجات وتحديد هامش الربح "بالمتوسط الحسابي(٣,٩٨) والانحراف المعياري(١,٠٣٢)، ثم يأتي بعدها "عدم توافر أنظمة لحماية الاستثمارات الجديدة ومنتجاتها من السلع المستوردة المقلدة "بالمتوسط الحسابي(٣,٦٢) والانحراف المعياري(٠,٩٢٢)، ويأتي بعد ذلك "عدم كفاية الحوافز والضمانات بالمتوسط الحسابي(٣,٥١) والانحراف المعياري(٠,٩٣).

**هـ-المعوقات الإدارية والتنظيمية**

كماهو موضح في الجدول رقم(٣) أن "تفشي البيروقراطية في الأجهزة الحكومية" من أكثر المعوقات الإدارية و التنظيمية تأثيراً على دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة من وجهة نظر المسؤولين، وذلك بالمتوسط الحسابي(٣,٩٣) والانحراف المعياري(٠,٨٠٨)، ويأتي بعدها "تفشي الفساد الإداري في الأجهزة الحكومية" بالمتوسط الحسابي(٣,٩٠) والانحراف المعياري(٠,٩٥٨)، ويأتي في المرتبة الثالثة "طول فترة إصدار تراخيص الأعمال والموافقات" بالمتوسط الحسابي(٣,٧٦) والانحراف المعياري(٠,٨٢١).

أما من وجهة نظر المستثمرين فيأتي "تفشي الفساد الإداري في الأجهزة الحكومية" في المرتبة الأولى بالمتوسط الحسابي(٣,٩١) والانحراف المعياري(٠,٧٤٨)، ثم يأتي بعد ذلك "تفشي البيروقراطية في الأجهزة الحكومية" بالمتوسط الحسابي (٣,٨٥) والانحراف المعياري(٠,٦٩١) ويأتي في المرتبة الثالثة "عدم توافر المعلومات الكافية للمستثمر عن السوق المحلي وعدم دقتها" بالمتوسط الحسابي(٣,٥١) والانحراف المعياري(٠,٨٠٤).

**و- معوقات البنية الأساسية**

اتفقت آراء فئتي البحث بشأن المعوقات البنية الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر في إقليم كوردستان العراق، حيث يأتي في المرتبة الأولى"عدم كفاءة خدمات البنية الأساسية" بالمتوسط الحسابي(٤,٢٦) لآراء المسؤولين والانحراف المعياري(٠,٨٥٧) ومتوسط الحسابي(٣,٧٤) لآراء المستثمرين والانحراف المعياري(١,٠٧٣)، ثم يأتي بعد ذلك "ارتفاع تكلفة خدمات البنية الأساسية" بالمتوسط الحسابي(٣,٨١) لآراء المسؤولين والانحراف المعياري(٠,٨٣٣) ووسط حسابي(٣,٦٢) لآراء المستثمرين والانحراف المعياري(٠,٩٢٢)، كما هو موضح في الجدول رقم(٣).

**ز- المعوقات الثقافية**

تشير النتائج إلى أن المعوقات الثقافية من وجهة نظر المسؤولين تتمثل بالدرجة الأولى في"العادات والتقاليد الإجتماعية(كالانغلاق الفكري وصعوبة تقبل التقنيات الجديدة)" بالمتوسط الحسابي(٣,١٩) والانحراف المعياري(١,٠٦٥)، ويأتي بعدها المعتقدات الدينية بالمتوسط الحسابي (٣,١٧)

والانحراف المعياري(١,٢٢٨) ثم ضعف اللغة الأجنبية بالمتوسط الحسابي(٣,٠٧) والانحراف المعياري(١,٢٢٨).

أما من وجهة نظر المستثمرين يأتي في المقام الأول "العادات والتقاليد الإجتماعية(كالانغلاق الفكري وصعوبة تقبل التقنيات الجديدة)" بالمتوسط الحسابي(٢,٥٧) والانحراف المعياري(١,٠٣٧)، ثم يأتي بعد ذلك "ضعف اللغة الأجنبية" بالمتوسط الحسابي(٢,٣٢) والانحراف المعياري(٠,٩٥٨)، ويأتي بعدها "المعتقدات الدينية" بالمتوسط الحسابي(٢,٢١) والانحراف المعياري(١,٠٦٢) كما هو موضح في الجدول رقم(٣).

ويعرض جدول رقم(٥) الأهمية النسبية لمعوقات الاستثمار في إقليم كوردستان العراق من وجهة نظر فئتي البحث. واتضح أن المعوقات السياسية تأتي في المرتبة الأولى من وجهة نظر فئتي البحث، بالمتوسط الحسابي(٤,٢٧) والأهمية النسبية(٨٥,٤٪) من وجهة نظر المسؤولين، والمتوسط الحسابي(٤،٢٨) والأهمية النسبية(٨٥,٧٪) من وجهة نظر المستثمرين، واحتلت معوقات البنية الأساسية المرتبة الثانية بالمتوسط الحسابي(٤,٠٤) والأهمية النسبية(٨٠,٧٪) من وجهة نظر المسؤولين والمتوسط الحسابي(٣,٦٨) والأهمية النسبية(٧٣,٦٪) من وجهة نظر المستثمرين. وجاءت في المرتبة الثالثة "المعوقات المالية" بالمتوسط الحسابي(٣,٨٧) والأهمية النسبية(٧٧,٣٪) من وجهة نظر المسؤولين، أما من وجهة النظر المستثمرين تأتي المعوقات الاقتصادية في المرتبة الثالثة، حيث بلغت المتوسط الحسابي لها(٣,٥٦) وبالأهمية النسبية(٧١,٣٪).

**جدول رقم(٣)**
**الإحصاء الوصفي لمعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في إقليم كوردستان العراق من وجهة نظر فئتي البحث**

| المسؤولين | | | | المعوقات | المستثمرين | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ت | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة التأثير | | ت | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة التأثير |
| | | | | **المعوقات الاقتصادية** | | | | |
| ٢ | ٣,٩٨ | ٠,٩٢٤ | مرتفع | ارتفاع معدل التضخم. | ١ | ٤,٢٨ | ٠,٨ | مرتفع جداً |
| ١ | ٤,٢٤ | ٠,٨٢١ | مرتفع جداً | عدم الاستقرار الاقتصادي. | ٢ | ٤,٢٣ | ٠,٧٨٦ | مرتفع جداً |
| ٥ | ٣,٥٧ | ٠,٩٦٦ | مرتفع | انخفاض جودة مستلزمات الإنتاج المحلية. | ٣ | ٣,٨٣ | ٠,٧٨٩ | مرتفع |
| ٤ | ٣,٧٩ | ٠,٧١٧ | مرتفع | ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المحلية. | ٤ | ٣,٨١ | ٠,٧٩٨ | مرتفع |
| ٦ | ٣,٥٢ | ٠,٧٤ | مرتفع | ارتفاع تكلفة تدريب الأيدي العاملة. | ٥ | ٢,٩٨ | ٠,٧٩٤ | متوسط |
| ٣ | ٣,٩ | ٠,٨٢١ | مرتفع | عدم كفاية سياسة التخصيص. | ٦ | ٢,٩١ | ٠,٩٩٦ | متوسط |
| ٧ | ٣,٣٦ | ١,١ | متوسط | عدم تلبية نظم التعليم لمتطلبات سوق العمل. | ٧ | ٢,٨٩ | ١,١٢٧ | متوسط |

## تابع جدول رقم(٣)

| المسؤولين | | | | المعوقات | المستثمرين | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| درجة التأثير | الانحراف المعياري | الوسط الحسابي | ت | | ت | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة التأثير |
| | | | | **المعوقات المالية** | | | | |
| مرتفع | ١,٠٠٨ | ٤,١ | ١ | نقص السيولة. | ١ | ٣,٩١ | ٠,٨٥٥ | مرتفع |
| مرتفع | ٠,٩٧٧ | ٣,٨٦ | ٣ | ارتفاع تكلفة الائتمان. | ٢ | ٣,٨٧ | ٠,٨٧٥ | مرتفع |
| مرتفع | ٠,٩٣٢ | ٣,٧٦ | ٦ | ضعف الإمكانيات المالية للمستثمر المحلي. | ٣ | ٣,٣٨ | ٠,٧٩٥ | متوسط |
| مرتفع | ٠,٨٦٢ | ٣,٨١ | ٤ | عدم كفاية خدمات التأمين. | ٤ | ٣,٣٨ | ٠,٨٩٨ | متوسط |
| مرتفع | ٠,٧٩ | ٣,٩ | ٢ | عدم كفاية مصادر التمويل. | ٥ | ٣,٣٦ | ٠,٩١٩ | متوسط |
| مرتفع | ٠,٧٥٩ | ٣,٧٦ | ٥ | صعوبة الحصول على القروض بشروط ميسرة. | ٦ | ٣,١٧ | ١,١٨٥ | متوسط |
| | | | | **المعوقات السياسية** | | | | |
| مرتفع جداً | ١,١٤٩ | ٤,٢٦ | ٢ | وجود حروب أهلية وإرهاب. | ١ | ٤,٥١ | ٠,٦٥٥ | مرتفع جداً |
| مرتفع جداً | ٠,٩٠٦ | ٤,٣٦ | ١ | وجود اضطرابات داخلية. | ٢ | ٤,٤٥ | ٠,٨٠٢ | مرتفع جداً |
| مرتفع | ٠,٩٩٤ | ٤,١٩ | ٣ | توتر العلاقات السياسية بين الدولة المضيفة والدولة الأم. | ٣ | ٣,٨٩ | ٠,٨٤ | مرتفع |
| | | | | **المعوقات التشريعية** | | | | |
| مرتفع | ١,١٣٨ | ٣,٧٩ | ٥ | قيود على حرية تسعير المنتجات وتحديد هامش الربح. | ١ | ٣,٩٨ | ١,٠٣٢ | مرتفع |
| مرتفع | ٠,٩٦٢ | ٣,٩٥ | ١ | عدم توافر أنظمة لحماية الاستثمارات الجديدة ومنتجاتها من السلع المستوردة المقلدة. | ٢ | ٣,٦٢ | ٠,٩٢٢ | مرتفع |
| مرتفع | ٠,٩٩٤ | ٣,٨١ | ٤ | عدم كفاية الحوافز والضمانات. | ٣ | ٣,٥١ | ٠,٩٣ | مرتفع |
| مرتفع | ١,٠٩٥ | ٣,٨٦ | ٣ | عدم توافر أنظمة كافية لحماية حقوق الملكية الفكرية. | ٤ | ٣,٤٩ | ٠,٨٨٢ | مرتفع |
| مرتفع | ١,٠٧٢ | ٣,٨٦ | ٢ | عدم وجود نظام قضائي فعال قادر على حل المنازعات. | ٥ | ٣,٣٨ | ٠,٧٩٥ | متوسط |
| مرتفع | ١,١٦٥ | ٣,٦٤ | ٦ | عدم ملائمة نسبة التملك المسموح بها بالنسبة للمستثمر الأجنبي. | ٦ | ٣,٣٢ | ٠,٩٣٥ | متوسط |
| | | | | **المعوقات الإدارية والتنظيمية** | | | | |
| مرتفع | ٠,٩٥٨ | ٣,٩ | ٢ | تفشي الفساد الإداري في الأجهزة الحكومية. | ١ | ٣,٩١ | ٠,٧٤٨ | مرتفع |
| مرتفع | ٠,٨٠٨ | ٣,٩٣ | ١ | تفشي البيروقراطية في الأجهزة الحكومية. | ٢ | ٣,٨٥ | ٠,٦٩١ | مرتفع |
| مرتفع | ٠,٩٧ | ٣,٧١ | ٥ | عدم توافر المعلومات الكافية للمستثمر عن السوق المحلي وعدم دقتها. | ٣ | ٣,٥١ | ٠,٨٠٤ | مرتفع |

**تابع جدول رقم(٣)**

| المسؤولين | | | | المعوقات | المستثمرين | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| درجة التأثير | الانحراف المعياري | الوسط الحسابي | ت | | ت | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة التأثير |
| مرتفع | ٠,٨٠٤ | ٣,٥ | ١٠ | عدم توافر مراكز وقنوات التسويق. | ٤ | ٣,٣٨ | ٠,٩٤٥ | متوسط |
| مرتفع | ٠,٩٨٩ | ٣,٧٤ | ٤ | وجود تعقيدات في الحصول على التأشيرات اللازمة والزيارات. | ٥ | ٣,٢٦ | ١,١٣٢ | متوسط |
| مرتفع | ٠,٨٣٢ | ٣,٥٥ | ٨ | عدم فاعلية مراكز وقنوات التسويق. | ٦ | ٣,٢٦ | ١,٠٣١ | متوسط |
| مرتفع | ٠,٩٧٥ | ٣,٦٩ | ٦ | نقص المعلومات عن الفرص الاستثمارية في الإقليم. | ٧ | ٣,١٩ | ٠,٧٤١ | متوسط |
| مرتفع | ٠,٧٣٩ | ٣,٥٥ | ٩ | طول إجراءات التصدير والاستيراد. | ٨ | ٣,١٧ | ١,٠٢٨ | متوسط |
| مرتفع | ٠,٩٦٦ | ٣,٥٧ | ٧ | عدم كفاية الترويج للاستثمار الأجنبي. | ٩ | ٢,٨٧ | ٠,٩٩٢ | متوسط |
| مرتفع | ٠,٨٢١ | ٣,٧٦ | ٣ | طول فترة إصدار تراخيص الأعمال والموافقات. | ١٠ | ٢,٧٤ | ٠,٩٨٨ | متوسط |
| متوسط | ١,٠٧٨ | ٣,٣٦ | ١٢ | عدم مشاركة القطاع الخاص في عملية إتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار. | ١١ | ٢,٢٨ | ٠,٩٩٤ | منخفض |
| مرتفع | ١,٠١٧ | ٣,٤٥ | ١١ | ضعف أنشطة البحث العلمي والتكنولوجي. | ١٢ | ٢,٢٨ | ٠,٩٩٤ | منخفض |
| | | | | **معوقات البنية الأساسية** | | | | |
| مرتفع جداً | ٠,٨٥٧ | ٤,٢٦ | ١ | عدم كفاءة خدمات البنية الأساسية. | ١ | ٣,٧٤ | ١,٠٧٣ | مرتفع |
| مرتفع | ٠,٨٣٣ | ٣,٨١ | ٢ | ارتفاع تكلفة خدمات البنية الأساسية. | ٢ | ٣,٦٢ | ٠,٩٢٢ | مرتفع |
| | | | | **المعوقات الثقافية** | | | | |
| متوسط | ١,٠٦٥ | ٣,١٩ | ١ | العادات والتقاليد الإجتماعية(كالانغلاق الفكري وصعوبة تقبل التقنيات الجديدة). | ١ | ٢,٥٧ | ١,٠٣٧ | منخفض |
| متوسط | ١,١٣٥ | ٣,٠٧ | ٣ | ضعف اللغة الأجنبية. | ٢ | ٢,٣٢ | ٠,٩٥٨ | منخفض |
| متوسط | ١,٢٢٨ | ٣,١٧ | ٢ | المعتقدات الدينية. | ٣ | ٢,٢١ | ١,٠٦٢ | منخفض |

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

## ٢- نتائج اختبار فروض الدراسة

**<u>الفرض الرئيسي الأول</u>: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المسؤولين وآراء المستثمرين بشأن معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر".**

**ولاختبار هذا الفرض تم اختبار الفروض الفرعية على النحو التالي:**

**أ- الفرض الفرعى الأول:**

**" لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المسؤولين وآراء المستثمرين بشأن المعوقات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر".**

ويتضح من الجدول رقم(٤) بأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء فئتي البحث بشأن "عدم كفاية سياسة التخصيص" ، و"ارتفاع تكلفة تدريب الأيدي العاملة"، حيث جاءت قيمة(كا٢) دالة عند مستوي المعنوية(٠,٠١) بالنسبة لـ"عدم كفاية سياسة التخصيص" و(٠,٠٥) بالنسبة لـ"ارتفاع تكلفة تدريب الأيدي العاملة". ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بشأن "عدم الاستقرار الاقتصادي"، و"عدم تلبية نظم التعليم لمتطلبات سوق العمل"، و"انخفاض جودة مستلزمات الإنتاج المحلية"، و"ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المحلية"، و"ارتفاع معدل التضخم"، حيث جاءت جميع قيم (كا٢) فيها غير دالة إحصائياً.

**وبذلك يمكن للباحثان أن يرفضا الفرض العدمي جزئياَ ويقبلا الفرض البديل بأنه"توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المسؤولين وآراء المستثمرين بشأن المعوقات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر".**

**ب- الفرض الفرعي الثاني:**

**" لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المسؤولين وآراء المستثمرين بشأن المعوقات المالية للاستثمار الأجنبي المباشر".**

ويتضح من الجدول رقم(٤) بأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء فئتي البحث بشأن "صعوبة الحصول على القروض بشروط ميسرة"، "عدم كفاية مصادر التمويل" و"عدم كفاية خدمات التأمين" حيث جاءت قيمة(كا٢) دالة عند مستوي المعنوية(٠,٠١) بالنسبة لـ"صعوبة الحصول على القروض بشروط ميسرة" و(٠,٠٥) بالنسبة لـ"عدم كفاية مصادر التمويل"، و"عدم كفاية خدمات التأمين". ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بشأن "ارتفاع تكلفة الائتمان"، "نقص السيولة" و"ضعف الإمكانيات المالية للمستثمر المحلي"، حيث جاءت جميع قيم(كا٢) فيها غير دالة إحصائياً.

**وبذلك يمكن للباحثان أن يرفضا الفرض العدمي جزئياً ويقبلا الفرض البديل بأنه "توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المسؤولين وآراء المستثمرين بشأن المعوقات المالية للاستثمار الأجنبي المباشر".**

**ج- الفرض الفرعي الثالث:**

**" لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المسؤولين وآراء المستثمرين بشأن المعوقات السياسية للاستثمار الأجنبي المباشر".**

ويتضح من الجدول رقم(٤) بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المسؤولين وآراء المستثمرين بشأن المعوقات السياسية، حيث جاءت جميع قيم(كا٢) فيها غير دالة إحصائياً.

**وبذلك يمكن للباحثان أن يقبلا الفرض العدمي بأنه"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المسؤولين وآراء المستثمرين بشأن المعوقات السياسية للاستثمار الأجنبي المباشر".**

**د- الفرض الفرعى الرابع:**

**"لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المسؤولين وآراء المستثمرين بشأن المعوقات التشريعية للاستثمار الأجنبي المباشر".**

ويتضح من الجدول رقم(٤) بأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بشأن "عدم وجود نظام قضائي فعال قادر على حل المنازعات"، حيث جاءت قيمة(كا$^{٢}$) دالة عند مستوي المعنوية(٠,٠١). ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بشأن "عدم كفاية الحوافز والضمانات"، "قيود على حرية تسعير المنتجات وتحديد هامش الربح"، "عدم ملائمة نسبة التملك المسموح بها بالنسبة للمستثمر الأجنبي"، "عدم توافر أنظمة لحماية الاستثمارات الجديدة ومنتجاتها من السلع المستوردة المقلدة" و"عدم توافر أنظمة كافية لحماية حقوق الملكية الفكرية"، حيث جاءت جميع قيم (كا$^{٢}$) فيها غير دالة إحصائياً.

**وبذلك يمكن للباحثان أن يرفضا الفرض العدمي جزئياً ويقبلا الفرض البديل بأنه" توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المسؤولين وآراء المستثمرين بشأن المعوقات التشريعية للاستثمار الأجنبي المباشر".**

**ه- الفرض الفرعى الخامس:**

**" لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المسؤولين وآراء المستثمرين بشأن المعوقات الإدارية والتنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر".**

ويتضح من الجدول رقم(٤) بأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء فئتي البحث بشأن "طول فترة إصدار تراخيص الأعمال والموافقات"، "عدم مشاركة القطاع الخاص في عملية إتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار"، "ضعف أنشطة البحث العلمي والتكنولوجي"، حيث جاءت قيمة(كا$^{٢}$) دالة عند مستوى المعنوية(٠,٠١) و(٠,٠٥) بالنسبة لـ"نقص المعلومات عن الفرص الاستثمارية في الإقليم"، "طول إجراءات التصدير والإستيراد" و"عدم كفاية الترويج للاستثمار الأجنبي"، ولا توجد فروق ذات دلالة بشأن "تفشي البيروقراطية في الأجهزة الحكومية"، "تفشي الفساد الإداري في الأجهزة الحكومية"، "وجود تعقيدات في الحصول على التأشيرات اللازمة والزيارات"، "عدم توافر المعلومات الكافية للمستثمر عن السوق المحلي وعدم دقتها"، "عدم توافر مراكز وقنوات التسويق" و"عدم فاعلية مراكز وقنوات التسويق" ، حيث جاءت جميع قيم (كا$^{٢}$) فيها غير دالة إحصائياً.

**وبذلك يمكن للباحثان أن يرفضا الفرض العدمي جزئياً ويقبلا الفرض البديل بأنه "توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المسؤولين وآراء المستثمرين بشأن المعوقات الإدارية والتنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر".**

**و- الفرض الفرعى السادس:**

**" لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المسؤولين وآراء المستثمرين بشأن معوقات البنية الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر".**

ويتضح من الجدول رقم(٤) بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المسؤولين وآراء المستثمرين بشأن معوقات البنية الأساسية، حيث جاءت جميع قيم (كا$^{2}$) فيها غير دالة إحصائياً.

**وبذلك يمكن للباحثان أن يقبلا الفرض العدمي بأنه"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المسؤولين وآراء المستثمرين بشأن معوقات البنية الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر".**

**ز- الفرض الفرعى السابع:**

**" لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المسؤولين وآراء المستثمرين بشأن المعوقات الثقافية للاستثمار الأجنبي المباشر".**

ويتضح من الجدول رقم(٤) بأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء فئتي البحث بشأن المعوقات الثقافية، حيث جاءت قيم(كا$^{2}$) دالة عند مستوى المعنوية(٠,٠١) بالنسبة لـ"المعتقدات الدينية" و(٠,٠٥) بالنسبة لـ"العادات والتقاليد الإجتماعية(كالانغلاق الفكري وصعوبة تقبل التقنيات الجديدة)"و "ضعف اللغة الأجنبية".

**وبذلك يمكن للباحثان أن يرفضا الفرض العدمي ويقبلا الفرض البديل بأنه" توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المسؤولين وآراء المستثمرين بشأن المعوقات الثقافية للاستثمار الأجنبي المباشر".**

**وبذلك يمكن للباحثان أن يقبلا الفرض العدمي بالنسبة للمعوقات السياسية والمعوقات البنية الأساسية بأنه "لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المسؤولين وآراء المستثمرين بشأن المعوقات السياسية ومعوقات البنية الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر". ويرفضا الفرض العدمي جزئياً ويقبلا الفرض البديل بشأن باقي المعوقات بأنه "توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المسؤولين وآراء المستثمرين بشأن المعوقات الاقتصادية والمالية والتشريعية والمعوقات الإدارية والتنظيمية والمعوقات الثقافية للاستثمار الأجنبي المباشر".**

**جدول رقم(٤)**

**نتائج اختبار(كا$^{٢}$) لمعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر**

| العبارات | كا$^{٢}$ | مستوى الدلالة |
|---|---|---|
| **المعوقات الاقتصادية** | | |
| ١- عدم الاستقرار الاقتصادي. | ٠,٢ | غير دالة |
| ٢- عدم كفاية سياسة التخصيص. | **٢٨,١ | دالة |
| ٣- ارتفاع تكلفة تدريب الأيدي العاملة. | *١٠,٤ | دالة |
| ٤- عدم تلبية نظم التعليم لمتطلبات سوق العمل. | ٨,٩ | غير دالة |
| ٥- انخفاض جودة مستلزمات الإنتاج المحلية. | ٥,٤ | غير دالة |
| ٦- ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المحلية. | ٠,٧ | غير دالة |
| ٧- ارتفاع معدل التضخم. | ٥,١ | غير دالة |
| **المعوقات المالية** | | |
| ١- ارتفاع تكلفة الائتمان. | ٣,٣ | غير دالة |
| ٢- صعوبة الحصول على القروض بشروط ميسرة. | **١٧,١ | دالة |
| ٣- نقص السيولة. | ٧,١ | غير دالة |
| ٤- ضعف الإمكانيات المالية للمستثمر المحلي. | ٩,١ | غير دالة |
| ٥- عدم كفاية مصادر التمويل. | *٩,٣ | دالة |
| ٦- عدم كفاية خدمات التأمين. | *١٠,١ | دالة |
| **المعوقات السياسية** | | |
| ١- توتر العلاقات السياسية بين الدولة المضيفة والدولة الأم. | ٩,٢ | غير دالة |
| ٢- وجود اضطرابات داخلية. | ٦,٣ | غير دالة |
| ٣- وجود حروب أهلية وإرهاب. | ٦,٨ | غير دالة |
| **المعوقات التشريعية** | | |
| ١- عدم كفاية الحوافز والضمانات. | ٤,٦ | غير دالة |
| ٢- قيود على حرية تسعير المنتجات وتحديد هامش الربح. | ١,٨ | غير دالة |
| ٣- عدم ملائمة نسبة التملك المسموح بها بالنسبة للمستثمر الأجنبي. | ٧,٦ | غير دالة |
| ٤- عدم توافر أنظمة لحماية الاستثمارات الجديدة ومنتجاتها من السلع المستوردة المقلدة. | ٤,٣ | غير دالة |
| ٥- عدم وجود نظام قضائي فعال قادر على حل المنازعات. | **١٣,٠ | دالة |

**تابع جدول رقم(٤)**

| العبارات | كا٢ | مستوى الدلالة |
|---|---|---|
| ٦- عدم توافر أنظمة كافية لحماية حقوق الملكية الفكرية. | ٨,٢ | غير دالة |
| **المعوقات الإدارية و التنظيمية** | | |
| ١- تفشي البيروقراطية في الأجهزة الحكومية. | ٣,٢ | غير دالة |
| ٢- تفشي الفساد الإداري في الأجهزة الحكومية. | ٤,٧ | غير دالة |
| ٣- طول فترة إصدار تراخيص الأعمال والموافقات. | **٢٣,٥ | دالة |
| ٤- وجود تعقيدات في الحصول على التأشيرات اللازمة والزيارات. | ٥,٦ | غير دالة |
| ٥- نقص المعلومات عن الفرص الاستثمارية في الإقليم. | *١٢,٢ | دالة |
| ٦- عدم توافر المعلومات الكافية للمستثمر عن السوق المحلي وعدم دقتها. | ٧,٧ | غير دالة |
| ٧- عدم مشاركة القطاع الخاص في عملية إتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار. | **١٩,٧ | دالة |
| ٨- عدم توافر مراكز وقنوات التسويق. | ٢,٧ | غير دالة |
| ٩- عدم فاعلية مراكز وقنوات التسويق. | ٧,٥ | غير دالة |
| ١٠-طول إجراءات التصدير والاستيراد. | *١١,٦ | دالة |
| ١١-عدم كفاية الترويج للاستثمار الأجنبي. | *١٠,٧ | دالة |
| ١٢-ضعف أنشطة البحث العلمي والتكنولوجي. | **٢٥,٨ | دالة |
| **معوقات البنية الأساسية** | | |
| ١- عدم كفاءة خدمات البنية التحتية. | ٧,٣ | غير دالة |
| ٢- ارتفاع تكلفة خدمات البنية التحتية. | ٢,٩ | غير دالة |
| **المعوقات الثقافية** | | |
| ١- العادات والتقاليد الاجتماعية(كالانغلاق الفكري وصعوبة تقبل التقنيات الجديدة). | *١١,٢ | دالة |
| ٢- ضعف اللغة الأجنبية. | *١١,٧ | دالة |
| ٣- المعتقدات الدينية. | **١٦,٧ | دالة |

** قيمة كا٢ دالة عند مستوى المعنوية(٠,٠١) * قيمة كا٢ دالة عند مستوى المعنوية(٠,٠٥)
المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

**<u>الفرض الرئيسي الثاني</u>"لايوجد ارتباط ذات دلالة إحصائية بين آراء المسؤولين وآراء المستثمرين بشأن الأهمية النسبية لمعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر".**

ويتضح من الجدول رقم(٥) بأنه يوجد ارتباط ذات دلالة إحصائية بين آراء المسؤولين وآراء المستثمرين بشأن الأهمية النسبية لمعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث جاءت قيمة(rs) دالة عند مستوى المعنوية(٠,٠٥).
ومما سبق يتضح عدم صحة الفرض العدمي وصحة الفرض البديل، وبذلك يمكن للباحثة أن ترفض الفرض العدمي وتقبل الفرض البديل بأنه **"يوجد ارتباط ذات دلالة إحصائية بين آراء المسؤولين وآراء المستثمرين بشأن الأهمية النسبية لمعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر"**.

**جدول رقم(٥)**
**الأهمية النسبية واختبار معنوية الرتب لمعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر فئتي البحث**

| ت | المعوقات | المسؤولين | | | | المستثمرين | | | | Spearman (rs) | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الأهمية النسبية٪ | الترتيب | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الأهمية النسبية٪ | الترتيب | | |
| ١ | المعوقات الاقتصادية. | ٣,٧٧ | ٠,٨٦٩ | ٧٥,٣ | ٥ | ٣,٥٦ | ٠,٨٧ | ٧١,٣ | ٣ | *٠,٨٥٧ | دالة |
| ٢ | المعوقات المالية. | ٣,٨٧ | ٠,٨٨٨ | ٧٧,٣ | ٣ | ٣,٥١ | ٠,٩٢١ | ٧٠,٣ | ٥ | | |
| ٣ | المعوقات السياسية. | ٤,٢٧ | ١,٠١٦ | ٨٥,٤ | ١ | ٤,٢٨ | ٠,٧٦٥ | ٨٥,٧ | ١ | | |
| ٤ | المعوقات التشريعية. | ٣,٨٢ | ١,٠٧١ | ٧٦,٤ | ٤ | ٣,٥٥ | ٠,٩١٦ | ٧١ | ٤ | | |
| ٥ | المعوقات الإدارية والتنظيمية. | ٣,٦٤ | ٠,٩١٣ | ٧٢,٩ | ٦ | ٣,١٤ | ٠,٩٢٣ | ٦٤,٥ | ٦ | | |
| ٦ | معوقات البنية الأساسية . | ٤,٠٤ | ٠,٨٤٥ | ٨٠,٧ | ٢ | ٣,٦٨ | ٠٩٩٧ | ٧٣,٦ | ٢ | | |
| ٧ | المعوقات الثقافية. | ٣,١٤ | ١,١٤٢ | ٦٢,٨ | ٧ | ٢,٣٧ | ١,٠١٩ | ٤٧,٤ | ٧ | | |

* قيمة (rs) دالة عند مستوى المعنوية(٠,٠٥)
المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

## رابع عشر: النتائج والتوصيات

### ١ ـ النتائج

**تتلخص أهم نتائج البحث فيما يلي:**

**أ- تشير نتائج اختبار الفروض إلى مايلي:-**

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المسؤولين وآراء المستثمرين بشأن المعوقات الاقتصادية، والمالية، والتشريعية ،والمعوقات الإدارية والتنظيمية ، والمعوقات الثقافية للاستثمار الأجنبي المباشر.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء فئتي البحث بشأن المعوقات السياسية، ومعوقات البنية الأساسية.
- يوجد ارتباط ذات دلالة إحصائية بين آراء المسؤولين وآراء المستثمرين بشأن الأهمية النسبية لمعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

**ب- اتفقت آراء المسؤولين والمستثمرين على أن:**

- المعوقات السياسية من أكثر المعوقات التي تعوق دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى إقليم كوردستان العراق ، حيث جاءت في المرتبة الأولى حسب ترتيب فئتي البحث للأهمية النسبية لمعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يتفق مع نتائج دراسة (Abdel-Rahman, 2007; Tuschke and Bockem, 2010; Khan and Akbar, 2013; Dacloush, 2013; Manzoor et al., 2014).
- معوقات البنية الأساسية(عدم كفاءة الخدمات وارتفاع تكلفتها) لها تأثير سلبي ذات درجة مرتفعة على الاستثمار الأجنبي المباشر في إقليم كوردستان العراق، وهذا يتفق مع دراسة (Ng'ang'a, 2005; Le, 2007; Almubarak, 2009; Shah, 2010; Hailu, 2010; Okafor et al., 2011; Alavinasab, 2013) ، واتفقت آراء فئتي البحث أيضاًعلى الأهمية النسبية لمعوقات البنية الأساسية؛ حيث إنها تأتي في المرتبة الثانية بعد المعوقات السياسية.
- عدم الاستقرار الاقتصادي وارتفاع معدل التضخم يؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر بدرجة مرتفعة جداً وهما أكثر المعوقات الاقتصادية تأثيراً على الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يتفق مع دراسة (Pickersgill, 2005; Demirhan and Masca, 2008; Almubarak, 2009)
- تفشي البيروقراطية، وتفشي الفساد الإداري في الأجهزة الحكومية من أكثر المعوقات الإدارية والتنظيمية تأثيراً على الاستثمار الأجنبي المباشر في إقليم كوردستان العراق، وعدم توافر المعلومات الكافية للمستثمر عن السوق المحلي، وعدم دقتها أيضاً من المعوقات التي تؤثر بدرجة مرتفعة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

**ج- اختلفت آراء المسؤولين والمستثمرين فيما يلي:-**

- اختلفت آراء فئتي البحث بشأن المعوقات المالية (عدم كفاية مصادر التمويل، وعدم كفاية خدمات التأمين، وضعف الإمكانيات المالية للمستثمر الأجنبي، و صعوبة الحصول على القروض بشروط ميسرة)؛ حيث إن من وجهة نظر المسؤولين تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر بدرجة مرتفعة، أما من وجهة نظر المستثمرين تؤثر بدرجة متوسطة.
- تشير النتائج إلى أن المعوقات الثقافية لها تأثير ذات درجة متوسطة على الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر المسؤولين، أما من وجهة نظر

المستثمرين لها تأثير ذات درجة منخفضة، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (العلمي، ٢٠٠٩).

**د-** تشير نتائج الدراسة أيضاً الى أن عدم الاستقرار الاقتصادي، وارتفاع معدل التضخم، ونقص السيولة، وارتفاع تكلفة الائتمان، ووجود إضطرابات داخلية، ووجود حروب أهلية وإرهاب، وعدم كفاءة خدمات البنية الأساسية من المعوقات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر في إقليم كوردستان العراق من وجهة نظر فئتي البحث.

**٢- التوصيات**

**في ضوء النتائج التي توصلت إليها البحث، يمكن تلخيص أهم توصياته فيما يلي:**

أ- العمل على استبعاد المخاوف السياسية، وتحسين العلاقات مع الدول المجاورة، وتوفير الحماية الأمنية للمستثمرين الأجانب؛ لزيادة الإطمئنان والثقة لدى المستثمرين، وكذلك إبتعاد السياسة الحزبية والصراعات السياسية عند التعاقد مع الشركات الأجنبية. نظراً لاتفاق آراء فئتي البحث على درجة تأثير المعوقات السياسية على الاستثمار الأجنبي المباشر في إقليم كوردستان العراق التي تؤثر عليه بدرجة مرتفعة جداً.

ب- البنية الأساسية تؤدي دوراً مهماً في جذب الاستثمارات الى إقليم كوردستان العراق؛ لكن عدم كفائتها وارتفاع تكلفتها تعتبر عائقاً أمام دخول الاستثمارات الأجنبية، لذلك من الضروري أن تقوم حكومة إقليم بتطوير البنية الأساسية من الطرق، والجسور، والطاقة، وتوفير الخدمات، وكافة مستلزمات النشاط الاستثماري، والمحاولة لتقليل تكلفتها.

ج- يجب على حكومة إقليم كوردستان أن تُعيد النظر في قانون الاستثمار بما يخدم البيئة الاستثمارية ويساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية على حدٍ سواء عن طريق إعطاء إعفاءات ضريبية، وإعفاءات جمركية وإعطاء المزيد من الحوافز والضمانات وحماية الاستثمارات، وحماية حقوق الملكية، وإزالة القيود على تسعير المنتجات.

د- ضرورة قيام الحكومة بإجراء إصلاحات في سياساتها الاقتصادية بما يساهم في رفع معدلات النمو وزيادة مستويات الإدخار، والعمل على انخفاض معدلات التضخم، والتركيز على توجيه الاستثمارات الواردة نحو القطاعات الإستراتيجية التي تخدم الاقتصاد القومي، وكذلك الصناعات التي تخدم المواد الأولية المحلية والعمل على تحسين جودة مستلزمات الأنتاج المحلية، والعمل على جذب الاستثمارات كثيفة العمالة لخلق المزيد من فرص العمل ومواجهة البطالة.

ه- ضرورة إجراء إصلاحات في السياسات المالية وتمويل المشاريع الاستثمارية والعمل على تطوير الأنظمة المصرفية بشكل الذي يساهم في دعم عملية التنمية الاقتصادية، وتطوير الخدمات المقدمة من قبل المصارف.

و- محاربة الفساد الإداري والقضاء على الروتين، وتبسيط إجراءات التراخيص والإجراءات الإدارية في كافة مراحل المشروع.

ز- تنمية الموارد البشرية، ورفع مستوى مهاراتهم، وتطوير القدرات العلمية ،والتكنولوجية عن طريق الاعتماد على برامج تدريبية هادفة، وربط برامج التعليم بإحتياجات سوق العمل.

ح- العمل على تفعيل دور القطاع الخاص، ودعم وتشجيع الاستثمارات المشتركة على نحو الذي يخلق التكامل التنموي.

ط- صياغة سياسة ترويج ناجحة، وتسويق الفرص الاستثمارية في الإقليم.

ي- إعداد خارطة استثمارية سليمة، وتوفير بيانات دقيقة للمستثمرين، وتحديثها باستمرار.

## المراجع

### أولاً: المراجع العربية


١- أبو الفتوح، يحيى عبدالغني، (٢٠٠٩)، **تحليل معوقات الاستثمار المباشر في المملكة العربية السعودية**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد ٢، المجلد ٤٦، ص ص٦١-١٢٤.

٢- الحسيني، (٢٠٠٨)، منى محمد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المناخ الاستثماري الجديد للإقتصاد المصري**، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، عدد٣، ص ص٤١٥-٤٧٥.

٣- العلمي،محمد وهيب، (٢٠٠٩)، **العوامل المؤثرة على عملية إجتذاب وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأردن**، مجلة آفاق جديدة للدراسات التجارية، جامعة المنوفية، العدد الأول والثاني، ص ص ١٦٩-١٨٧.

٤- الكواز، سعد محمود والعبادي، عمر غازي، (٢٠٠٧)، **مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة لعينة من الدول العربية**، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الموصل.

٥- خضر، حسان، (٢٠٠٤)، **الاستثمار الأجنبي المباشر: تعاريف وقضايا**، بحث منشور في سلسلة "جسر التنمية"، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، السنة الثالثة.

٦- خطة التنمية الاستراتيجية لإقليم كوردستان (٢٠١٢-٢٠١٦) وزارة التخطيط- إقليم كوردستان العراق، آذار ٢٠١١.

٧- خلف، بلاسم جميل، (٢٠١٣)، **الاستثمار الأجنبي المباشر بين محددات العولمة وإشكالية البيئة الاستثمارية العراقية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، ص ص٤٧-٦٣.

٨- شلبي، عثمان، (٢٠٠١)، **الإحصاء الإجتماعي**، دار النهضة، القاهرة.

٩- كامل، ريهام رزق، (٢٠٠٨)، **أثر الفساد على الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، العدد الثاني، ص ص ١٢٥-١٣٢.

١٠- محمد، أميرة حسب الله، (٢٠٠٠)، **حوافز الاستثمار الخاص المباشر وغير المباشر في مصر- دراسة مقارنة**، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

١١- نجا، علي عبدالوهاب، (٢٠١٥)، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

**ثانياً: المراجع الأجنبية**

1- Abdel-Rahman, A-M. M., (2007), **Determinants of Foreign Direct Investment in the Kingdom of Saudi Arabia**, Department of Economics, King Saud University, Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia.

2- Alavinasab, Seyed Mohammad, (2013), **Determinants of Foreign Direct Investment in Iran**, International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences,Vol. 3, No. 2, PP 258-269.

3- Almubarak, Neda Abdulaziz, (2009), **Determinants of Foreign Direct Investment in the Kingdome of Saudi Arabia:A Cross Country Analysis**, Master Thesis, Faculty of the Graduate School of Arts and Sciences, Georgetown University.

4- Dacloush, Nabil, **Determinants of American foreign Direct Investment in Iraq**, (2013), Doctoral dissertation, University of phoenix.

5- Demirhan, Erdal and Masca, Mahmut, (2008), **Determinants of Foreign Direct Investment Flows to Developing Countries: A Cross-Sectional Analysis**, Prague Economic Papers, No. 4, PP 356-369.

6- Hailu, Zenegnaw Abiy, (2010), **Demand Side Factors Affecting the Inflow of Foreign Direct Investment to African Countries: Does Capital Market Matter?**, International Journal of Business and Management, Vol. 5, No. 5, PP 104-116.

7- Khan, Mashrur Mustaque and Akbar, Mashque Ibne, (2013), **The Impact of Political Risk on Foreign Direct Investment**, Munich Personal RePEc Archive (MPRA).

8- Le, Thuy Le, (2007), **Subnational Determinants of Foreign Direct Investment: The case of Vietnam**, Doctoral Dissertation, Faculty of the College of Arts and Sciences, American University, Washington D.C.

9- Lee, Hoon, (2008), **Political Disputes and Investment:The Effect of Militarized Interstate Disputes of Foreign Direct Investment**, Doctoral Dissertation, University of Iowa.

10- Manzoor, Muhammad Suhaib; Fonseka, M. Mohan; Bashir, Usman and Hussain, Muntazir, (2014), **Determinants and Factor Dependency of FDI A study of Pakistan and China,** International Review of Management and Business Research, Vol.3, No. 1, PP 232-247.

11- Ng'ang'a, Peter Kinuthia, (2005), **Determinants and Effects of Foreign Direct Investment in Developing Countries: Theoretical and Empirical Analysis,** Doctoral Dissertation**,** Southern Illinois University Carbondale**.**

12- Okafor, Godwin; Piesse, Jenifer and Webster, Allan, (2011), **FDI determinants in Least Recipient Regions: The case of Sub-Saharan Africa and MENA**, Bournemouth University.

13- Pickersgill, Carrol J., (2005), **The Impact of Governance Indicators on Foreign Direct Investment to Developing Nations: The Case of Jamaica**, Doctoral Dissertation, The H.Wayne Huizenga School of Business and Entrepreneurship, Nova Southeastern University.

14- Shah, Mumtaz Hussain, (2010), **Essays on Foreign Direct Investment in Developing Countries**, Doctoral dissertation, University of Leicester, United Kingdom.

15- Tuschke, Anja and Bockem, Sabine, (2010), **A Tale of Two Theories: Foreign Direct Investment Decisions from the Perspectives of Economic and Institutional Theory**, Schmalenbach Business Review, No. 62, PP 260-290.